نواب يشكون التهميش: انعقاد البرلمان مرهون بقرار رؤساء الكتل

□ بغداد/ هشام الركابي

تباينت آراء العديد من الشخصيات السياسية بشأن مسألة تهميش اعضاء مجلس النواب من قبل قادة الكتل من خلال عدم مشاركتهم في صنع القرار، فمنهم من وجد أن هذا الامر طبيعي لأن التجارب الديمقراطية في العالم جاءت من خلال القيادة الناجحة لبعض الحركات في حين وجد البعض ان هذا الامر غير صحيح ويجب ان يتم اشراك الجميع في اتخاذ القرارات لمنع تسلل الدكتاتورية او التفرد باتخاذ القرارات الى السلطة التشريعية.

عضو الائتلاف الوطني انتفاض قنبر قال في تصريح خص به"المدى"ان تجارب الديمقراطية في العالم تؤكد ان اعضاء الاحزاب يقادون من قبل رؤساء الاحزاب، لذلك نجد ان هذا النموذج موجود في العراق رغم أن التجربة الديمقراطية لاتزال تجربة فتية. واضاف ان الاستمرار في هذا النهج سيقوي من القرار الفردي ويقلل من المشاركة الجماعية في صنع القرار.

وتابع: لكن هذا المسألة لايتحملها قادة الكتل بل قانون الانتخابات الذي بموجبه حاز الكثير من المرشحين على مقاعد البرلمان من خلال قادتهم الذين جرى انتخابهم ضمن قانون الدائرة المفتوحة اي بمعنى ان المرشح بمجرد حصوله على عدد قليل من الاصوات سيضمن الوصول الى البرلمان من خلال الاصوات الكثيرة التي حصل عليه زعيمه في الحزب والدليل الانتخابات الاخيرة فهنالك الكثير من نواب دولة القانون او غيرهم فازوا في الانتخابات لأن غالبية الناخبين صوتوا للمالكي وبموجب قانون الانتخابات توزعت الاصوات على بقية المرشحين.

من جانبه قال عضو كتلة التحالف الكردستاني سامي شورش ان قضية تفرد قادة الكتل باتخاذ القرارات شي غير صحيح، واضاف في مقابلة مع"المدى"ان غالبية القادة السياسيين هم معبرون عن كتلهم وهذا شيء طبيعي، وذكر ان للقادة دوراً مهماً في رسم اتجاه السياسة الداخلية والخارجية للحركة او الحزب لكن هذه القضية لاتتم الا من خلال التشاور وطرح المقترحات من قبل الاعضاء.

وقال شورش: لا يمكن ان تساهم هذه المسألة في عودة الدكتاتورية لان لكل حركة وحزب نظاماً داخلياً وقانوناً يصونه من هذه المسائل، والدليل الان مايجري في دول العالم والعراق خير دليل على ذلك فالاحزاب هي من تتخذ القرارات بعد التشاور والتباحث ولايوجد اي حزب او جهة تكون قراراته مرهونة بشخص محدد.

وقالت النائبة كميلة الموسوي عن الائتلاف الوطني العراقي ان اعضاء مجلس النواب اصبحوا مهمشين بعد ان سيطر رؤساء الكتل على القرار واصبح امر انعقاد البرلمان من عدمه بأيديهم.

واضافت الموسوي في اتصال مع وكالة الصحافة المستقلة ان السبب الرئيس لعدم انعقاد جلسات البرلمان هو ازمة تشكيل الحكومة لان البرلمان لا يمكن ان يعقد جلساته اذا لم ينتخب رئيسا له ونائبين،منوهة إلى أن انعقاد جلسات البرلمان بدون انتخاب رئيس يعد مخالفة دستورية.

يذكر ان جلسات مجلس النواب لا زالت متوقفة منذ انعقاد جلسته الاولى منتصف حزيران الماضي بعد ان قرر رئيس السن للمجلس ابقاءها مفتوحة حتى التوصل الى توافق بين الكتل السياسية على تسمية الرئاسات الثلاث وتشكيل الحكومة.

واشارت الموسوي الى ان الجلسات التشاورية مستمرة بالانعقاد داخل البرلمان لكنها جلسات غير رسمية ولا يمكنها النظر بالقوانين، والنواب في الوقت الحاضر عاجزون عن اتخاذ اي قرار او تشريع قانون، مؤكدة الى ان هذه المشكلة قائمة منذ مصادقة المحكمة الاتحادية على نتائج الانتخابات التي جرت في آذار الماضي.

وتنعقد في مجلس النواب منذ اسابيع جلسات تشاورية غير رسمية بمقترح من نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي، وبمشاركة عدد من اعضاء مجلس النواب الحاليين والسابقين و،عدد من المسؤولين والمختصين ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة القضايا التي تخص الواقع العراقي في مختلف المجالات.

وشددت الموسوي على ان البرلماني اصبح مهمشا لا دور له، فقد اصبح ينظر بعينيه فقط دون ان يستطيع اتخاذ اي قرار، ومجلس النواب لا حول له ولا قوة، فرؤساء الكتل هم من يديرون المجلس ويقررون انعقاد الجلسات من عدمها.

واقترحت الموسوي ان يقوم البرلمانيون بالنهوض والعمل في محافظاتهم على اقل تقدير، من خلال زيارة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وفتح مكاتب لهم في محافظاتهم للاطلاع على معاناة المواطنين الذين انتخبوهم ومشاكلهم.

واوضحت ان البرلماني اذا كان قويا لا يترك مجالا لرئيس الكتلة للسيطرة عليه، معبرة عن اعتقادها بان الدورة السابقة من البرلمان كانت اقوى لان هناك من كان يقف بوجه رئيس كتلته، وكان رؤساء الكتل. رغم سيطرتهم على الأمور لا يتخذون قرارا الا بعد مشاورة اعضاء كتلهم.

واكدت الموسوي على ان هناك من اعضاء البرلمان من يفكر بمصلحته الخاصة،وكل ما يهمهم هو البقاء في مناصبهم،لذلك فأن المسؤولين في السلطة التنفيذية لم يؤدوا اليمين الدستوري،رغم ان ذلك يعد مخالفة دستورية،على أمل أن يبقوا في مناصبهم.

فرقة شبعاد الموسيقية اثناء افتتاح مهرجان الجواهري .. عدسة : ادهم يوسف

بغداد تحضر لوجستياً للقمة العربية والجامعة مطمئنة لعقدها

□ متابعة/ المدى

باشرت وزارة الخارجية استعدادات لوجستية من أجل عقد القمة العربية في موعدها المقرر في آذار المقبل في بغداد.

وأوضح وكيل وزير الخارجية لبيد عباوي في تصريحات له الخميس الماضي أن العراق ما زال متمسكا بقرار القمة العربية التي انعقدت في سرت الليبية القاضي بترؤس واستضافة القمة المَقبلة.

وأشار عباوي إلى أن العراق لن يستبق الأحداث بشأن معارضة بعض الدول العربية لإقامة القمة في بغداد.

هذا، وأعلن نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد بن حلي الخميس إطلاق التحضيرات التنظيمية والفنية والإعلامية الخاصة بعقد القمة العربية المقبلة في بغداد أواخر شهر آذار المقبل، والتي ستحمل شعار"التضامن مع العراق الشقيق".

ولهذا الغرض، استقبل السفير بن حلي في مقر الجامعة في القاهرة وفدا عراقيا ضم رئيسي دائرة المراسم في أمانة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية والمسؤولين عن إعداد القمة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

وأعلن حلي، نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية، انطلاق الترتيبات لعقد القمة العربية العادية الـ٢٣ في العاصمة العراقية بغداد، وتحت شعار"التضامن مع العراق الشقيق".

وقال نائب الأمين العام، في تصريحات صحفية:"إن وفداً كبيراً يمثل رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية بجمهورية العراق قد أطلع الأمانة العامة على الخطوات التي بدأ اتخاذها من جانب العراق لعقد القمة العربية العادية الثالثة والعشرين التي تؤول رئاستها إلى العراق وفق الترتيب الهجائي لأسماء الدول أعضاء الجامعة".

وأضاف بن حلي أن الأمانة العامة، من جانبها، قدمت للوفد العراقي عرضاً للجوانب التنظيمية والمراسمية والأمنية والإعلامية المتبعة في تنظيم مؤتمرات القمة العربية والفعاليات التحضيرية لها، مؤكدة حرصها على اتخاذ كافة الخطوات والجهود التي من شأنها الإسهام في إنجاح القمة وتيسير عمل وفود الدول الأعضاء.

وأوضح نائب الأمين العام للجامعة أن الاجتماعات التي دارت مع الوفد العراقي تهدف إلى التشاور حول الاستعدادات اللوجيستية والتنظيمية اللازمة لعقد القمة، وفي ضوء الخبرات الثرية التي تجمعت لدى الأمانة العامة في مجال تنظيم مؤتمرات القمة، مضيفاً أن هذه الاجتماعات تشكل بداية لسلسلة من الاتصالات والمشاورات لضمان التنسيق والتعاون الكاملين بين الأمانة العامة والدولة المضيفة للقمة.

ومن جانبه، أشار هادي طالب، رئيس دائرة المراسم بأمانة مجلس الوزراء ورئيس الوفد العراقي، إلى أنه قد تم تشكيل لجنة معنية بالإشراف المباشر على توفير الخدمات المطلوبة لعقد القمة وإنجاحها.

وضم الوفد العراقي، مدير عام المراسم برئاسة الجمهورية ورئيس دائرة المراسم بوزارة الخارجية والمسؤولين عن الإعداد للقمة فى الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

على حد قولهم

■ **اجتماع**

كشف النائب والقيادي في الكتلة العراقية حسام العزاوي ان كتلته لا تعترض على شخص زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي وانما ترغب ببناء برنامج حكومي واضح معه.

واكد العزاوي ان اجتماعاً قريباً لقادة الكتل السياسية،على الطاولة المستديرة يعقد خلال اليومين القادمين لوضع برنامج حكومي تشترك فيه جميع القوى السياسية،وذلك لبناء حكومة قوية وقادرة على ادارة البلاد دون تهميش اية جهة سياسية، مشيرا الى انه في حال الاتفاق على البرنامج"فستحل"جميع القضايا العالقة حول تشكيل الحكومة.

■ **ترشيح**

اكد رئيس حكومة اقليم كردستان برهم أحمد صالح ان الكرد متمسكون بترشيح جلال طالباني لمنصب الرئاسة العراقية.

واضاف صالح إن الدعوات القائلة بوجوب أن يكون رئيس البلاد عربيا أو من هذه الفئة أو تلك تمثل انتكاسة للمشروع الوطني العراقي، مشدداً على تمسك ائتلاف الكتل الكردستانية بترشيح السيد جلال طالباني لولاية ثانية، لافتا إلى ضرورة التزام الدولة بمحو آثار النظام السابق وتنفيذ المادة ١٤٠ ضمن الأطر الدستورية.

■ **خلاف**

نفت النائبة فيان دخيل سعيد عن ائتلاف الكتلة الكردستانية وجود أي خلاف داخل ائتلاف الكتل الكردستانية حول مسألة المناصب الحكومية، موضحة أن مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان سبق و أن أكد أكثر من مرة أهمية عدم إلحاق أي غبن بأي مكون كردستاني، سواء كان دينيا أو قوميا أو كتلة أو حزب داخل الائتلاف الكردستاني".

وبينت أن "القيادة الكردستانية تمتلك باعا طويلا في العمل السياسي ومواجهة الأزمات، إن وجدت، وخاصة إننا منذ عام ١٩٩١ خضنا ونخوض عدة تجارب من هذا القبيل، وعليه لا اعتقد بإمكانية وقوع خلافات بهذا الشأن".

زيباري: تخريب صيغة التوافق ليس من مصلحة الدول ذات العلاقة

□ متابعة/ المدى

أكد وزير الخارجية هوشيار زيباري أن العراق لا يلوم الدول المجاورة بسبب الأزمة الناجمة عن التأخير في تشكيل الحكومة بعد أكثر من سبعة أشهر من الانتخابات، لأن هذه المهمة والمسؤولية تقع على عاتق القيادات السياسية.

ونقلت إذاعة العراق الحر أمس الجمعة عن زيباري تحذيره من اللعب على الخلافات بين الكتل السياسية ومحاولة التدخل في تفاصيل العملية لأن زعزعة استقرار العراق أو تخريب صيغة التوافق بين الفرقاء ليس من مصلحة الدول ذات العلاقة، حسب تعبيره.

وزير الخارجية شدد على أن من مصلحة دول الجوار أن ترى نهاية للطريق المسدود الذي دخلته عملية تشكيل الحكومة داعيا جيران العراق إلى الدفع باتجاه تشكيل حكومة تمثيلية شاملة في أسرع وقت ممكن.

وتناول وزير الخارجية هوشيار زيباري زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي مؤخرا إلى سوريا فأقر بأن تشكيل الحكومة كانت من القضايا التي بحثها المالكي مع القيادة السورية لا سيما إزاء موقفها السابق من منصب رئيس الوزراء.

وكان المالكي قد زار سوريا بعد أكثر من عام من الجفاء الذي اعترى العلاقات بين البلدين على خلفية تفجيرات صيف العام الماضي ومطالب الحكومة العراقية بضبط الحدود ومنع عمليات التسلل وما تعده نشاطات معادية تُمارس من داخل الأراضي السورية.

وفي هذا الشأن أعرب وزير الخارجية هوشيار زيباري عن الأمل بأن تدشن زيارة المالكي لدمشق صفحة جديدة مؤكدا في الوقت نفسه أن الحكومة العراقية ستواصل مطالبتها دول الجوار بدعم استقرار العراق.

وما يصح على ملفات العراق مع جاره على الحدود الغربية يسري على جاره من جهة الشرق. فالحرب الإيرانية العراقية أورثت الحكومة الجديدة تركة ثقيلة وتغيير النظام في عام ٢٠٠٣ أضاف إليها ملفات جديدة.

وعرض وزير الخارجية هوشيار زيباري بعضا من هذه الملفات ومنها على سبيل المثال لا الحصر ترسيم الحدود البرية والمائية، لافتا إلى وجود وفد عراقي في طهران لدراسة هذه الملفات بالإضافة إلى عمل اللجان المشتركة بين البلدين.

تسعى الدبلوماسية العراقية منذ فترة إلى الخروج من أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة التي بموجبها يشكل العراق تهديدا للسلام العالمي والأمن الدولي بسبب مغامرات النظام السابق، لا سيما بغزو النظام المباد الكويت في عام ١٩٩٠.

ونوه وزير الخارجية هوشيار زيباري في هذا الشأن إلى موقف الكويت المتعاون مع جهود الدبلوماسية العراقية ودعم أسرة الدول العربية لهذه الجهود ولكنه أوضح أن هناك التزامات دولية على العراق تنفيذها قبل تحقيق هذا الهدف.

مؤسسة الشهداء: جهات بعثية تعرقل تعويض ضحايا صدام

□ متابعة/ المدى

قال رئيس مؤسسة الشهداء في العراق، أمس الجمعة، إن جهات بعثية تحاول عرقلة حصول ذوي ضحايا النظام السابق على حقوقهم وطمس معالم المقابر الجماعية و الجرائم التي ارتكبها النظام السابق بحق الشعب العراقي، فيما أكد مسؤول في حكومة كربلاء المحلية ضرورة التصدي لمثل تلك المحاولات وعدم قدرتها على التأثير على القرار السياسي.

وقال خلف عبد الصمد خلف في تصريح للصحفيين خلال ورشة عمل لمؤسسة الشهداء أقيمت في كربلاء أن "جهات تابعة لحزب البعث المنحل تحاول عرقلة حصول ذوي شهداء المقابر الجماعية على تعويضات لما حصل لأبنائها من عمليات تصفية أيام النظام السابق". موضحا أن "البعثيين يعملون بجهد من اجل عدم صرف اية مبالغ تعويضية لذوي الضحايا من خلال تغلغلهم في المؤسسات الحكومية الحساسة".

وانتقد خلف"تعالي الأصوات المطالبة بإلغاء قانون المساءلة والعدالة لأنه القانون الوحيد القادر على ايقاف زحفهم نحو تلك المناصب".

وأضاف خلف أن "محاولات عدة جرت لمنع إقامة نصب تذكارية للمقابر الجماعية التي خلفها نظام البعث في كل محافظة عراقية وطمس جرائم النظام السابق كما هو الحال في مقبرة شهداء حلبجة وقد وافقت وللأسف الشديد وزارة حقوق الإنسان على المقترح الذي يتضمن نقل كافة رفاة المقابر الجماعية إلى مقبرة النجف لتصبح مقابر عادية حالها حال غيرها". مثنيا على "خطوة حكومة إقليم كردستان بتوثيق جرائم حزب البعث المنحل في مقبرة مثالية للشهداء في حلبجة".

من جهته أكد نائب رئيس مجلس محافظة كربلاء نصيف الخطابي ان"المؤسسات العراقية لا تخلو من عناصر مسيئة".مشددا على انهم"لن يستطيعوا التأثير على القرار السياسي في كربلاء".

يشار إلى أن المؤسسة تسعى لتعويض اسر هذه الشريحة وذلك بمنحهم قطع أراضي أو محاولة تعويضهم عن طريق إعطاء بدل للوحدة السكنية، وهو ما كان في الحفل الذي نظمته المؤسسة وشمل توزيع الوجبة الأولى من مبالغ الوحدات السكنية في خطوة لتعويض هذه الأسر عن سنوات الحرمان.

مجلس محافظة بغداد أكد سعي المجلس لمنح امتيازات خاصة لأسر الشهداء ضمن مشاريعها المستقبلية، كاشفاً عن شمول تلك الأسر بألف سيارة ضمن مشروع توزيع خمسة آلاف سيارة على العاطلين عن العمل.

وبالرغم من محاولة الحكومة العراقية ومؤسسة الشهداء إيجاد حلول لمعاناة ذوي الأشخاص الذين تم إعدامهم خلال حكم نظام صدام لأسباب سياسية إلا أن العديد من اسر هذه الشريحة لا تزال بعيدة عن الاهتمام الحكومي بحسب مراقبين خاصة مع وجود الروتين الإداري في دوائر الدولة وانشغال الأحزاب التي كانت تنتمي إليها هذه الشريحة في الصراع على السلطة.

إكمال الدراسة للأحداث الإناث

مسؤول في العمل: السجون العراقية تتوفر على المعايير الدولية

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

اكدت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ان الظروف التي يعيش فيها السجناء جيدة، فيما عقدت دائرة الاصلاح ندوة لمناقشة الواقع الاصلاحي.

وشدد وكيل الوزارة دارا حسن رشيد في حديث لـ"المدى"ان ظروف السجناء الاحداث في المراكز التي يحتجزون فيها جيدة وفق المقاييس العالمية من ناحية الحجم ومستلزمات الاكل والشرب والتسلية والزيارات، اضافة الى وجود دورات تدريبية وتعليمية لكل السجناء دون استثناء.

ونفى رشيد حدوث اي مشاكل داخل دوائر الاصلاح، حتى وان حدثت مشاكل اجتماعية بين السجناء فهنالك باحثون اجتماعيون مختصون للنظر في مثل تلك المشاكل، لافتا الى ان من واجبات الوزارة أيضاً هي العمل من اجل اعادة السجين الى حالته الطبيعية من اجل الاندماج بالمجتمع بصورة طبيعية بعد الافراج.

وفي سياق متصل عقدت دائرة اصلاح الاحداث التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية اجتماعاً موسعاً بحضور مدير عام الدائرة ومدراء الاقسام الايوائية ومدير الشؤون الفنية والقاضية سعاد الدباغ لمناقشة الواقع الاصلاحي والوقوف على اهم المتطلبات والملاحظات حول العملية الاصلاحية.

قال مدير عام دائرة اصلاح الاحداث فارس سامي عزيز ان الدائرة اعدت خطة موسعة حول تطوير الواقع الاصلاحي ومناقشة كافة المتطلبات والملاحظات منها تحديد المستمسكات التي يجب اعتمادها في احتساب عمر الاحداث الاناث الموجودات حالياً في دار تأهيل الاحداث.

وبين عزيز انه تم مناقشة قرار خروج الأحداث الاناث لاكمال دراستهن خلال الاجتماع وعلى صعيد ذي صلة تم شمول (١١) حدثاً بالافراج الشرطي ومنح (٨) اخرين الصنف الممتاز وذلك لتوفر الشروط القانونية والسلوكية فيهم حسب توجيهات الباحث الاجتماعي.

وكان معاون مدير دائرة الاصلاح العراقية في وزارة العدل ومدير شؤون الرعاية الشاملة رائد جادر قد اكد في تصريحات صحفية سابقة، ان الحكومة اعدت خططا استراتيجية وبرامج انية ومستقبلية لمحاربة ظاهرة الفساد داخل السجون وتطوير مؤسساتنا الاصلاحية والارتقاء بها استنادا لمبادئ الاتفاقية الاممية لمكافحة الفساد المالي والاداري التي وقع عليها العراق بموجب القرار ٣٥ لسنة ٢٠٠٧، مشيرا الى ان جميع السجون والدوائر الاصلاحية خاضعة لمراقبة وزيارات فرق الامم المتحدة والصليب الاحمر الدولي ومنظمات حقوق الانسان. واوضح ان دائرة الاصلاح لم تسجل أي حالة تعذيب او انتهاك لحقوق السجناء في داخل المؤسسات التابعة لدائرة الاصلاح العراقية، مستدركا بالقول ان مهامنا تتمثل بتأهيل واصلاح السجناء وليس انتهاك حقوقهم.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون